الفصل الثالث

النفي في المناظرة

المبحث الأول:
النفي آلية للنقض في المناظرة

إذا كانت المناظرة تبنى على جدلية الادعاء والمنع، فإن المواجهة بين المتناظرين تقودهما إلى استهداف آراء بعضهما البعض لإثبات تهافتها الجزئي أو لإبطالها كلية. وفي خضم هذه المواجهة يشتغل النفي بوصفه آلية للنقض، تفتت أسس الرأي المضاد أو تنزع عنه المصداقية وتثبت بدله الرأي المتبنى. وعليه فإن السياق الخاص الذي توظف فيه المناظرة النفي هو سياق الانتقاد والمنع والاعتراض. لذلك اعتبر البلاغيون العرب القدامى بأن "النفي سلب"[1].

وحسب الدكتور أحمد المتوكل، فإن الصيغ التي تؤدي النفي في اللغة العربية هي إما أدوات نافية بسيطة ('ما' و'لم' و'لن'، و'ليس')، أو أدوات نافية مركبة تتألف من إحدى هذه الأدوات وأداة الحصر (إلا) مثل "ما أحب كثير إلا عزة"، أو أسماء عدها المتوكل شبه نافية مثل "أبدا"، "أحد" و"قط"[2].

وتسمح متابعة العديد من مناظرات التراث العربي الإسلامي بملاحظة الاشتغال النشيط للنفي داخل المناظرة، كما تكشف أن صيغ النفي الأكثر تواترا في هذا الجنس الحجاجي هي من صنف الأدوات البسيطة أساسا (ليس ولا). ثم إن طبيعة النفي الموظف في هذه المناظرات يدخل في إطار ما سماه أنسكومبر وديكرو بالنفي السجالي La négation polémique، وهو عندهما يأتي لينفي إثباتا سابقا ويحمل تصحيحا لهذا الإثبات[3]. ويمكن التمثيل على ذلك بقول أبي سعيد السيرافي: "ليس كل ما في الدنيا يوزن"[4]، ردا على كلام متى بن يونس القائل

(1) إسحاق بن وهب: البرهان في وجوه البيان، مذكور، ص 74.

(2) أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية ـ مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، مطابع منشورات عكاظ، الرباط، 1993، ص 80-90.

(3) J-C. Anscombre et Oswald Ducrot: l'argumentation dans la langue, op. cit, p. 10.

(4) أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، مذكور، الجزء الأول، ص 109.

في تعريفه للمنطق: "أعني به أنه آلة من آلات الكلام يعرف بها صحيح الكلام من سقيمه وفاسد المعنى من صالحه كالميزان فإني أعرف به الرجحان من النقصان والشائل من الجانح"[1]. أو كقول عبد الله بن عباس: "لا ينبغي لمؤمن لم يشب إيمانه شك أن يقر على نفسه بالكفر"[2]، ردا على مطالبة الخوارج عليا بالإقرار بالكفر في قولهم: "فليتب بعد إقراره بالكفر نعد له"[3].

وهكذا، يظهر أن النفي يستخدم في المواجهة الاقتناعية لقلب اعتقاد الخصم، والقطع مع ادعائه. والملاحظ، أن هذا النفي السجالي الذي يؤطر المناظرات، يشتغل عبر فعلين لغويين اثنين[4]: الجحد والتعويض.

1- النفي وفعل الجحد في المناظرة:

إن فعل الجحد المتمثل في إنكار أطروحة الخصم، أي سلب رأيه أو المعلومة التي يتبناها تظهره الأمثلة التالية:

- يقول أبو سعيد السيرافي متوجها إلى متى بن يونس: "وليس واضع المنطق يونان بأسرها"[5].
- ويقول كذلك: "لأنه لا سبيل إلى إحداث لغة في لغة مقررة بين أهلها... ما وجدنا لكم إلا ما استعرتم من لغة العرب كالسبب والآلة والسلب والإيجاب والموضوع..."[6].
- يقول الصاحب بن عباد في مناظرته أبا إسحاق الإسفرائيني حول الكسب: "ليس هذا مذهبكم"[7].
- يقول أبو بكر الباقلاني في مناظرته مع إسحاق النصيبي حول رؤية الله تعالى: "إن الشيء لا يرى بالعين"[8].

(1) نفسه، ص 90.
(2) المبرد: الكامل في اللغة والأدب، مذكور، الجزء الثاني، ص 91.
(3) نفسه.
(4) أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية...، مذكور، ص 102.
(5) أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، مذكور، الجزء الأول، ص 113.
(6) نفسه، ص 122.
(7) السكوني: عيون المناظرات، مذكور، ص 255.
(8) نفسه، ص 242-243-244.

- يقول أبو الحجاج يوسف بن موسى الضرير صاحب رسالة **التنبيه والإرشاد** لبعض أحبار اليهود: "أليس قد أمر [الله] الخليل أن يذبح ابنه؟ فقال بلى، (ف) قلت فهل أراد ذبحه؟ فقال: لا.."[1]
- يقول أبو إسحاق الإسفرائيني في مناظرته أحد اتباع المجسمة "هل يجوز أن يقال: أن الله (سبحانه) على العرش مكان له، فقال (أبو اسحاق) لا"[2].

إن الجحد هنا، بما هو إنكار واعتراض، لا يجب أن يكون مطلقا، لأنه لا يكتسي وجاهته واستقامته إلا إذا كان مرجعه "هو عين مرجع قول العارض (نقصد بالمرجع) ما يقصد به قديما أي موضوع القول"[3]. بهذا الشرط يشتغل النفي في المناظرات، إذ هو آلية إقناعية توسع الحوار والجدال بتدخلها في موضوع له خاصية مزدوجة (خلافي ومشترك في الآن نفسه) بين المتناظرين. ليس النفي بهذا الاعتبار إسقاطا سالبا غير مبرر على كلام الخصم، إنه تفنيد يبنى على قوله/ رأيه، ومعلوم بأن الرأي مجال لتكوثر "الاحتمالات [التي] يضاد بعضها بعضا"[4]، والحجة فيه يتم تفنيدها إما "بقياس مضاد أو بإيراد اعتراض"[5]، وهما معا نفي يجحد قول الآخر وينكره.

2- النفي وفعل التعويض في المناظرة

ولا يقف النفي في المناظرة عند حدود الجحد، بل ينجز كذلك فعل التعويض، الذي يتمثل في إبطال معلومة الخصم، وإمداده بمعلومة أخرى يعتبرها المناظر صحيحة. وذلك ما يمكن التدليل عليه بالأمثلة التالية:

- يقول أبو سعيد السيرافي "ليس كل ما في الدنيا يوزن، بل فيها ما يوزن وفيها ما يكال وفيها ما يذرع، وفيها ما يمسح، وفيها ما يحزر..."[6].
- ويقول كذلك مخاطبا متى بن يونس "أنت إذن لست تدعونا إلى المنطق إنما

(1) نفسه، ص 290-291.
(2) نفسه، ص 259-260.
(3) طه عبد الرحمان: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، مذكور، ص 43.
(4) أرسطو طاليس: فن الخطابة، مذكور، ص 187.
(5) نفسه، ص 187.
(6) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، مذكور، ص 110.

تدعو إلى تعلم اللغة اليونانية وأنت لا تعرف لغة يونان، فكيف صرت تدعونا إلى لغة لا تفي بها؟..."[1].

- ويقول أيضا: "وليس واضع المنطق يونان بأسرها، إنما هو رجل منهم وقد أخذ عمن قبله كما أخذ عنه من بعده، وليس هو حجة على هذا الخلق الكثير والجم الغفير..."[2].
- وفي مقام آخر من المناظرة يقول: "إذا حضرت الحلقة استفدت، ليس هذا مكان التدريس هو مجلس إزالة التلبيس مع من عادته التمويه والتشبيه"[3].
- وفي مناظرة الفخر الرازي مع أحد النصارى... فقال النصراني "إني لا أقول في عيسى إنه كان نبيا، بل أقول إنه كان إلاها"[4].

بالتعويض الذي تعبر عنه صيغ "بل" و"إنما" و"الضمير" وما يتبعها، يحقق النفي عملية الاستبدال. إذ يتجاوز ما أنكر لإقرار ما يجب أن يتبنى. ومن ثم فهو يحول الاتجاه الحجاجي لصالح أطروحة النافي، متوخيا دفع الغير لمشاركته اعتقاداته. لذلك اعتبر الدكتور طه عبد الرحمان بأن الاعتراض، والذي يتحقق بالنفي، تكون "حجيته معاكسة في قوتها الحجية قول العارض"[5].

بالجحد والتعويض، يتأتى للمناظر أن "ينكر ويوجب"[6]، في الآن نفسه ينكر رأي خصمه ويوجب رأيه.

---

(1) نفسه، 111.

(2) نفسه، ص 113.

(3) نفسه، ص 119.

(4) السكوني: عيون المناظرات، مذكور، الصفحات 283-284-285-286-287.

(5) طه عبد الرحمان: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، مذكور، ص 44.

(6) أرسطو طاليس: منطق أرسطو، مذكور، الجزء الثالث، ص 755.

المبحث الثاني:

النفي والارتجاع بالتشكيك والتقويم

يتوسل المنع، في المناظرة النفي الذي يؤشر على مسار الاعتراض. هذا الأخير يشتغل بوصفه فعلا ارتجاعيا، إذ يصدر من صاحبه كرد فعل على قول خصمه[1]. وذلك ما يمكن تبينه من خلال الأمثلة التي سبق الاستشهاد بها. فأبو سعيد السيرافي في نفيه "ليس كل ما الدنيا يوزن"[2]، يرد على ادعاء متى بن يونس بأن المنطق ميزان كل شيء. وكذلك عبد الله بن عباس في قوله: "لا ينبغي لمؤمن لم يشب إيمانه شك أن يقر على نفسه بالكفر"[3]، يرد على ادعاء الخوارج تكفير علي. وذلك ما يبين أيضا من خلال المواجهة بين أبي سعيد ومتى بن يونس، والتي يجسدها هذا المقطع من مناظرتهما "فكأنك تقول لا حجة إلا عقول يونان، ولا برهان إلا ما وضعوه. ولا حقيقة إلا ما أبرزوه. قال متى: لا، ولكنكم من بين الأمم أصحاب عناية بالحكمة والبحث... ولم يجد هذا لغيرهم"[4].

تكشف هذه النماذج أن النفي إنكار يتعقب قولا سبق ادعاؤه أو إثباته، فهو دائما فعل ارتجاعي أوثق بالرد، وليس فعلا ابتداريا. لا غرو، أن يغيب في بداية المناظرات لأن طبيعته بعدية.

وفضلا عن خاصية الارتجاع التي تميز النفي، فإن هذه الآلية الإقناعية تضطلع بدور تشكيكي. إنها تتدخل لكشف التوهم والمغالطة، ومنازعة الخصم أطروحته، أو فتح ثغرات في البناء الإقناعي الذي يستند إليه. لذلك فهي تشتغل بغاية مراجعة الخصم في دعواه بواسطة هذا التشكيك. وتبعا لذلك يقود النفي نحو تعليق أو

(1) طه عبد الرحمان: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، مذكور، ص 43.
(2) أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، مذكور، ص 110.
(3) المبرد: الكامل في اللغة والأدب، مذكور، ص 91.
(4) أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، مذكور، ص 112.

تأجيل "الفصل"[1] في دعوى ما. هكذا فكل مظاهر النفي التي وظفها أبو سعيد السيرافي بنيت على تشكيكه في دعوى متى القائلة بتمام آلة المنطق، أي فيما كان يعتبره متى بن يونس دعوى فاصلة لا يرقى إليها الارتياب.

وقد يشتغل النفي بوصفه تشويشا على الدعوى، فتكون غايته إثارة الاعتراض، وإزعاج الخصم وإرباك بنائه الحجاجي، مما يضطر الخصم في المناظرة إلى بذل جهد مضاعف في إقامة دعواه، أو بذل جهد زائد تأكيدا لما كان يعتقده بديهيا. وذلك ما يمكن استنتاجه من خلال بعض مرامي النفي في المناظرة بين أبي سعيد ومتى. لذلك كان أرسطو يعتبر أن "التفنيد ليس دائما صحيحا، فقد يكون زائفا، لأن من يورد الاعتراض يحاول أن يبين، لا أن الحجة محتملة، ولكن أنها ليست ضرورية"[2].

ولا ينفصل النفي بوصفه اعتراضا عن الغاية التقويمية، إذ أنه لا يسلم بل ينازع، معرضا دعوى الآخر لفحص ناقض، مما يجعل أية دعوى لا ترتفع فوق المنع. وغير خاف أن "تقويم العرض"[3] سبيل للتكوثر الحجاجي والتدافع الإقناعي، لأن من شأنه أن يعين قيمة القول/ الدعوى، أي إسناد قيمة محددة له "فيصدق أو يكذب أو يقع بينهما"[4].

بالنفي إذن يختبر الاستحقاق القيمي للدعاوى والأقوال، ومعلوم أن هذه القيمة ليست ماهية مجردة، وإنما مقامية تداولية، تنقلب بـ"تقلب الحاجات والفترات والمقامات"[5]، وبتقلب الأطراف المتحاورة واختلافها. وتلك هي خصائص المناظرة. ويمكن التمثيل على الغاية التقويمية التي يخدمها النفي بالأمثلة التالية:

- يقول أبو سعيد السيرافي: "(...) بل أنت إلى تعرف اللغة العربية أحوج منك إلى تعرف المعاني اليونانية، على أن المعاني لا تكون يونانية ولا هندية كما

(1) أرسطو طاليس: فن الخطابة، مذكور، ص 189.
(2) نفسه.
(3) طه عبد الرحمان: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، مذكور، ص 43.
(4) طه عبد الرحمان: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، مذكور، ص 54.
(5) نفسه، ص 55-56.

أن اللغات تكون فارسية وعربية وتركية..."[1].

- ويقول كذلك: "إذا قلت: "زيد أفضل إخوته" لم يجز... وإذا قلت: "زيد أفضل الإخوة" جاز" [2].

على هذا الأساس، فإن النفي حجاج تبكيتي أي مضاد Réfutatif، لأن صاحب الادعاء (الخوارج، متى بن يونس، عمرو بن عبيد.. مثلا) يجهد نفسه في حفظ القضية التي يدعيها، في حين يتوجه المعترض إلى إبطالها (أبو سعيد السيرافي، واصل بن عطاء، عبد الله بن عباس...)، فيصبح النفي بمثابة "حجاج يفك الإقناع (...) يقيم مسافة وينفي حكما"[3]. إن مرامه التشويش على التصديق والحيلولة دون إيقاعه بامتحان الدعوى تمهيدا للصرف عنها، وتغيير الاعتقاد. ومعلوم أن هذا الطريق الجدلي يواتي البحث الفكري والفلسفة والمناظرة، كما أثبت ذلك أرسطو من خلال استعراضه لفوائد الجدل[4].

إن الاستراتيجية الحجاجية التي يقودها النفي في المناظرة، تتوخى أساسا الإبطال وتجاوز إثبات نحو إثبات آخر يقام على أنقاض ما ينفى. وفي تحقيقها لهذا البعد الإقناعي، تتيح الغلبة لأحد المتناظرين، مع ما يرافق ذلك من فائدة معرفية، إذ يكون المناظر باعتراضه "قد كشف عما في القضية التي أراد المجيب حفظها من خلل"[5].

(1) أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، مذكور، ص 116.
(2) نفسه، ص 120.
(3) هشام الريفي: "الحجاج عند أرسطو"، مذكور، ص 132.
(4) أرسطو طاليس: منطق أرسطو، مذكور، ص 492.
(5) هشام الريفي: "الحجاج عند أرسطو"، مذكور، ص 154.